النصب على الخلاف

د. خولة الهلالي

جامعة بغداد – كلية الآداب

الخلاف مصدر الفعل خالف وهو من مادة (خ ل ف) التي إحدى دلالاتها النقيض[١] وصيغته فاعل غالبا تدل على المشاركة بين طرفين ، وقد خالف أحدهما الآخر فكان نقيضا له أو مغايراً . ظهر مدلول هذا المصطلح عند الفراء إذ سماه (الصرف) [٢] وهو أن ينصرف الكلام عن جهته فيغير مجراه إذ أن أحد معاني الصرف لغة[٣] التغيير وهو ما يراد هنا .

ذكر الأنباري[٤] مصطلح الخلاف ونسبه إلى الكوفيين ، ورده من جاء بعد ذلك كابن يعيش[٥] وغيره . وحديثاً عني به الدكتور مهدي المخزومي[٦] وطالب الأخذ به لأنه مدعاة للتيسير .

لقد جوبه هذا الرأي بالرفض من لدن القدامى والمحدثين بحجج غير منطقية كقول بعضهم[٧] إن المخالفة ليست عاملاً للنصب في كل مواضعها فنحن نقول : ما قام زيد لكن عمرو فترتفع عمرو مع أن حكم ما قبله يخالف ما بعده. وقال ابن يعيش[٨] عنه (مذهب ضعيف) لأنه لو جاز نصب الثاني لأنه مخالف للأول لجاز نصب الأول أيضاً . وهنا ينبغي أن يفهم أن المخالفة للطرف الثاني مبنية على ما جاء به الطرف الأول لهذا نصب الثاني وإن ما ذكره ابن يعيش مماحكة الغرض منها رد الفكرة .

ومن المحدثين[٩] من عده إضافة إلى ما ذكره البصريون من أنواع العوامل ويرى أن الأولى الابتعاد عن فكرة العامل . ويمكننا مناقشة هذه الردود على النحو الآتي :

١ – إن المخالفة وهو المصدر الآخر للفعل خالف مصطلح استعمل بكثرة حديثاً في الدرس الصوتي لتفسير ظواهر صوتية وهو لديهم عكس المماثلة ، إذ

((هو تعديل الصوت الموجود في سلسلة الكلام المنطوق بتأثير صوت مجاور لكنه تعديل عكسي يؤدي إلى زيادة مدى الخلاف بين الصوتين))[١٠] ، وهو نوع من المغايرة[١١] التي تقابل المماثلة ونلاحظ ذلك في العربية في الأفعال المضعفّة عندما يغيّر أحد المماثلين إلى صوت آخر لغرض التخفيف كقولهم تقصص وتقصّي أو قولهم قبّرة وقنبرة وكثير غير ذلك وقد عني بهذا الموضوع كتّاب[١٢] . وإذا كانت الخفة هي الغرض من هذه المخالفة في اللفظة فإن تيسير معالجة بعض مواضع النصب بالابتعاد عن التأويل المبالغ به هو الهدف من هذه المخالفة المعنوية أو الشكلية التي تؤدي إلى حدوث صوت الفتحة أو ما يماثلها مما يقع تحت النصب .

أما المعاصرون الذين يرفضون فكرة العامل متأثرين ببعض ما جاء به ابن مضاء القرطبي وبالدراسات اللغوية الأخرى (الدراسات الألسنية) فإن رفضهم لا يحل مشكلات الإعراب التي لابد لها من ضابط يُعين المتحدث على السير على نهج السلف الصالح في لغة كُتب لها أن تحتفظ بمعظم سماتها دهوراً ، ولا منلص من وضع ضوابط تضبطها ، إن شئت سميتها العوامل أو أي اسم آخر ، لقد وجدت مواضع النصب التي يصح أن تبنى على الخلاف كثيرة في كتاب سيبويه ومن تبعه وليست مقصورة على المواضع التي ذكرها د. المخزومي ، فتتبعتها مستندة إلى مقولة المحدثين في الجملة العميقة والجملة البسيطة وقد سبقهم سلفنا الصالح في معالجاتهم لكثير من الحالات الإعرابية بافتراض وجود جملة نموذجية لها أركان محدودة ولهذه الأركان مواضع فإذا نقص ركن أثر ذلك في الإعراب وإذا تقدم ركن أو تأخر أثر ذلك في الجملة ، وكثيراً ما كرروا قولهم (والأصل كذا) وقد أنطلق المحدثون في أبحاثهم لاسيما التحويليين منهم من هذه النقطة ، ومن هنا تنشأ فكرة الخلاف الذي قد يكون دلالياً إذ نجد أداة ما غيّرت وجه الكلام، وصرفته عن بدايته أو أنّ هذه الأداة ربطت بين بنيتين مختلفتين كالفعل والاسم وقد كان التماثل في هذا الموضع هو المعهود ، فأثر هذا التغاير تأثيراً صوتياً

اصطلح عليه النحاة بالنصب ، وربما كان الخلاف ناتجا عن عدم التماثل دون أثر من أداة ما كما سيوضحه البحث بإذن الله .

وسأجمل مواضع الخلاف مرتبة على أبواب نحوية معروفة :

١- بـــاب الحـــال :

أوجب النحاة تنكير الحال[١٣] وتعريف صاحبه على وجه العموم ، ومـــا ذكره الأنباري سببا لهذا الوجوب هو ((أن ســـيبويه يعـد الحـــال نعتـاً للفعـل والمراد بالفعل المصدر الذي يدل الفعل عليه وإن لم تذكره ألا ترى أن جاء يـــدل على مجيء وإذا قلت جاء راكباً دل على مجيء موصوف بركوب فإذا كان الحـال يجري مجرى الصفة للفعل وهو ذكرة فكذلك وصفه يجب أن يكون ذكـــرة)) [١٤] وأرى أن الأنباري قد سلك مسلكا وعرا بتأويله هذا والأيسر منـــه أن نقـول : إن النعت في العربية – والحال نوع من النعت الموقت – عرف بمطابقته للمنعـــوت الذي هو كصاحب الحال فلما خالفه في التعريف خالفه في الإعراب ، وإن شئنا أن نأخذ بمقولة الأنباري فيمكننا أن نقول إذا كان الحال وصفاً للفعل المذكور فإنه اسم قد وصف فعلاً فخالفه في البنية لذا جاء منصوبا وإن كنت أرجـــح الـــرأي الأول لابتعاده عن مسالك التأويل الوعرة .

جاءت في العربية أحوال معارف مسموعة لا يقاس عليها كقولهم فعل ذلـك جهده وطاقته وفي هذا التعبير مخالفة واضحة لأن الحال في عرف النحاة وواقـــع اللغة يكون وصفاً لا مصدراً ، ويؤول الأنباري هذا المصدر بفعل والفعل نكرة كما يرى النحاة لأنه يأتي في موضع النكرة ويصف النكرة . وقد تكون هذه المعرفـــة غير مصدر كقولهم (كلمته فاه إلى في) فننصب فاه على الحال وقد وجه بعضـــهم إعراب فاه على أنّه لهجة جاءت فيها الأسماء الستة بالألف في مختلف الأحـــوال الإعرابية كالاسم المقصور فهو مبتدأ وليس منصوبا وهو توجيه جيد لا تعقيد فيـه، وقد أوله معظم النحاة بنكرة لأنهم كما ذكرنا أجمعوا على تنكير الحال بناء علـــى

الاستقراء وهو الأغلب الأعم ، ولا نعدم من جعل التعريف في الحال جائزاً قياساً كيونس وغيره[١٥] وهو لا يعتمد على دليل .

ومن النصب على الخلاف في هذا الباب نصب الصفة على الحال إذا تقدمت على الموصوف كقولنا (هذا ماشياً طفل) إذ لا سبيل إلى جعل ماشياً وصفاً واتباعه الموصوف والموصوف قد جاء بعده فليس تابعاً بل هو متبوع . إن الخلاف هنا يجري في الرتبة (الموضع) إذ أن رتبة الصفة في الجملة العربية تكون بعد الموصوف فلما اختلف الموضع اختلف الإعراب فأختير النصب ولم يختر غيره .

ومن مواضع الخلاف بين الصفة والموصوف ، مما أدى إلى نصب على الحال ، ما ذكره سيبويه قائلاً : ((باب ما ينتصب فيه الاسم ، لأنه لا سبيل له أن يكون صفة وذلك قولك : هذا رجل معه رجل قائمين ، فهذا (يقصد قائمين) ينتصب لأن الهاء التي في معه معرفة فأشرك بينهما وكأنه قال معه امرأة قائمين))[١٦] ومراد سيبويه أن النصب حاصل وجوباً لاختلاف المنعوتين الأول عن الثاني بالمعرفة بسبب وجود الهاء التي عادت على الموصوف الأول فأكسبته شيئاً من التعريف . وقال المبرد : ((نقول هذا رجلٌ مع رجلٍ قائمين على الحال لأن الوصف لا يصلح، لاختلاف إعرابهما ، فصار الحال لا يجوز ها هنا غيره))[١٧].

ويلاحظ الخلاف بين الموصوفين ، في الإعراب فالأول مرفوع والثاني مجرور فامتنع وصفهما بالرفع أو الجر بتغليب أحد الوجهين ، بل اختير نصبهما لإحساس النحاة الأوائل بأن الخلاف من عوامل النصب ، ومثله اختلاف الموصوفين في التذكير أو التأنيث كقولهم ((عندي غلام وقد أتيت بجارية فارهَين ..)) [١٨] وبعد هذا النص أردف سيبويه قائلاً : ((وفرّوا ... إلى النصب كما فرّوا إليه في قولهم فيها قائماً رجل)) [١٩] وهذا مثل قولنا الآنف الذكر (جاء ماشياً طفل) . ولم يكتف سيبويه بهذه الأمثلة بل ذهب أبعد من ذلك إذ قال : ((زعم الخليل أن الجرين أو

الرفعين إذ اختلفا فهما بمنزلة الجر والرفع وذلك قولك هذا رجلٌ وفي الدار آخر كريمين وقد أتاني رجل وهذا آخر كريمين لأنهما لم يرتفعا من وجه واحد))[٣٠].

ويذكر سيبويه وجهاً آخر من الخلاف بين المنعوتات أدى إلى نصب الصفة المشتركة إذ يقول : ((هذا باب ما غلبت فيه المعرفة النكرة وذلك قولك هذان رجلان وعبد الله مُنْطَلِقينَ وإنما نصبت المنطلقين (بصورة الجمع) لأنه لا سبيل إلى أن يكون صفة لعبد الله ولا أن يكون صفة لأثنين فلما كان ذلك محالاً جعلته حالاً وهذا شبيه بقولك هذا رجل مع امرأة قائمين)) [٣١] ويلاحظ أن أهم خلاف يمكن أن يعد قياساً يحتذى هو الخلاف في التذكير والتأنيث إذ إنه يكرره عند الحديث عن كل اختلاف وربما نشأ ذلك من فكرة تغليب المذكر على المؤنث ثم شمل ذلك التعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع واختلاف وجوه الإعراب بل اختلاف انواع الرفع وأنواع الجرّ .

٣ - نيابة الفعل عن الاسم :

ومن مواضع النصب على الخلاف ما جاء فيها الاسم نائباً عن الفعل ، ففي الجملة السطحية (البسيطة) المعتادة يستعمل الفعل ثم يفرّ المتحدث في هذا الموضع من الفعل إلى الاسم فلا يجد ما يناسب هذا الاسم من صور الإعراب إلا صورة النصب ويقع هذا في مواضع من الجملة في العربية وهي أ) الحال التي تنوب مناب الفعل بعد الاستفهام التوبيخي أو الاستنكاري إذ تقول أ نائماً وقد استيقظ الناس ، فكأن المتحدث يفرُّ إلى استعمال الاسم نائماً بدلاً من الفعل تنام ، لميل الاسم إلى ثبوت الصفة والتصاقها بموصوفها ، في حين يعبر الفعل عن حدث مؤقت مضى أو يمضي سريعاً أو لم يحدث وقد مثل سيبويه لذلك بقوله : ((أ قائماً وقد قعد الناس ... فكأنه لفظ بقوله أ تقوم قائماً ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل)) [٣٢] فقول سيبويه وصار الاسم بدلاً من اللفظ ، في حين لا يجتمع هنا الاسم والفعل في المسموع من الكلام ولو اجتمعا ما عدّ أحدهما نائباً عن الآخر بل هو اختصار في موضع وإطناب في موضع آخر ،

إشارة إلى أنّ الاسم وقع هنا بدلا من فعله فخالف نظام الجملة السطحية (البسيطة) فانتصب. ومن أمثلة سيبويه في نيابة الحال عن الفعل قولهم : ((عائذاً بالله من شرها، كأنه رأى شيئاً يتقى فصار عند نفسه في حال استعاذة حتى صار بمنزلة الذي رآه في حال قيام[٢٣] وقعود لأنه يرى نفسه في تلك الحال فقال عائذاً بالله كأنه قال أعوذ بالله عائذاً بالله ولكنه حذف الفعل لأن بدل من قوله أعوذ بالله ...))[٢٤] ويلخص محقق الكتاب في هامشه ، رأي السيرافي في هذه المسألة وهو ((... أن سيبويه قدر العامل فيه ، مثل الفعل الذي يعمل في المصادر .. وأنكره بعض الناس لأن لفظ الفعل ، لا يكاد يعمل في اسم الفاعل الذي من لفظه ، وما جاء من ذلك يصرف إلى أنه مصدر ، لا اسم فاعل كذا قال المبرد ... والقول عندي ما قاله سيبويه لأنه قد تكون الحال توكيدا كما يكون المصدر توكيداً وإن كان الفعل قد دل عليه)) [٢٥] . وارى أن سيبويه أكد أن الحال جاءت نائبة عن الفعل وليست مؤكدة وتمثيله جاء للتوضيح فقط .

وإشارة سيبويه إلى ، أن الأصل في هذا التركيب الفعل ، لا الاسم ثم ناب الاسم عنه ، هو ما أذهب إليه ، من فكرة الخلاف بين التعبير على الأصل ، والتعبير المتطور المغاير للأصل ، ويبدو أن لهذه الهمزة التوبيخية قدرة عجيبة على تغيير بنية الجملة ، فهي تدخل على الوصف فتنصبه على الحال ، وتدخل على المصدر فينصب على المفعولية المطلقة ، فنقول أ قياماً وقد قعد الناس ؛ ويجمع النحاة على عدم اجتماع الفعل مع مفعوله في هذا النمط من الكلام ، ويصرون على أن الموضع موضع فعل ، استعيض عنه باسم ، ويلاحظ كذلك في أسلوب هذا الاستفهام الاستنكاري أنه يأتي للمقابلة بين متضادين في الحال أو في المفعول المطلق بل تعدى ذلك فشمل الأسماء الجامدة غير المشتقة كقول الشاعر :

أ في الولائمِ أولاداً لواحدةٍ وفي العيادةِ أولاداً لِعلاتِ

فإن (أولاداً) في البيت ، قيست على ، أ قائماً وقد استيقظ الناس ؟ ويلاحظ أن هذه الجملة تختلف عما جاء في البيت ، فإن التعبير تستشف منه عبارات غير

هذه فكأن الشاعر يقول : ويْحكمُ : أ تتلونون فتكونون إخوانا من أم واحدة عند الولائم وتكونون في حال عيادة المريض أولاداً من أمهات شتى فأختصرها بهذا التعبير الوجيز المغاير البليغ ، وقد سمى سيبويه هذا النوع من المنصوبات ((بيان ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل))[٢٦] وأورد شواهد غير ما ذكرنا .

ولسائل أن يسأل ألا يجوز أن ترفع كلمة (أولاد) ونظائرها في الشواهد الأخرى والجواب عند الخليل ، فقد جوز ذلك فقال : ((لو قال (أحدهم) أ تميميٌّ يريد (أنت) ويضمرها لأصاب))[٢٧] وعلل سيبويه وجه النصب قائلاً : ((وإنما كان النصب ها هنا الوجه ، لأنه موضع يكون الاسم فيه معاقباً للفظ بالفعل فأختير فيه ، كما يختار فيما مضى من المصادر التي في غير الأسماء)) [٢٨] .

إذن وجه النصب ، كون التعبير بالاسم في موضع ، أحق أن يكون فيه الفعل هو السبب كما أن الدلالة في صورة النصب تختلف عن دلالة الرفع فلا يوجد خلاف في الرفع إذ الجملة بعد همزة الاستفهام أسمية أصلاً فنقول أ أنتم أولاد لواحدة ...

ولنعد إلى الحال ، لنجد وجه الشبه بينه وبين المفعول المطلق في موضع آخر ، وهو موضع ينوب فيه الفعل في الدعاء ، قال سيبويه : ((هذا باب ما أُجريَ مجرى المصادر المدعو بها من الصفات وذلك قولك : هنيئا مريئاً ، كأنك قلت ثبت لك هنيئا مريئاً ، وهنأه ذلك هنيئا وإنما نصبته لأنك ذكرت له خيراً أصابه رجل فقلت هنيئاً مريئاً ... فاختزل الفعل لأنه صار له بدلا من اللفظ بقولك هنأك ... ويدلك على أنه على إضمار هنأك ذلك هنيئا قول الشاعر الأخطل :

إلى إمام تغادينا فواضلُه أظْفره الله فليهنئ له الظفر

فكأنه إذا قال هنيئا له الظفر فقد قال ليهنئ له الظفر ..))[٢٩] .

المفعـــول المطلـــق :

في باب المفعول المطلق مواضع من باب النصب على الخـــلاف ، منـــها المؤكد للفظ الفعل ، إذ أن بنية التوكيد في جملة سطحية (بسيطة) تعتمـــد تكـــرار اللفظ الذي يراد توكيده فتقول : هذا هذا زيد ، أو جاء جاء زيد ((وقد يكون التوكيد معنوياً لإزالة الشك عن الحديث فيكون بالمصدر نحو قولك مات زيد موتا ، وقتلت عمرا قتلاً وذلك أن الإنسان قد يقول مات فلان مجازاً وإن كان لم يمت ... فـــإذا قال مات ... موتا وقتلت زيدا قتلاً كان الموت والقتل حقيقين))[٣٠] وقد أشار ابـــن عصفور في موضع آخر إلى أهمية التوكيد اللفظي وأنه الأصل في التوكيد اللفظي وأنه الأصل في التوكيد شارحاً قول الشاعر :

بئسَ مقامُ الشيخِ أمرِسْ أمرِسْ

فقال : وهذا هو التوكيد الذي يزاد به تمكين المعنى في النفس .

ولما كان التوكيد بتكرار اللفظ ذاته ، فإن التوكيد للفعل بالاسم منـــه فيـــه مخالفة لفظية واضحة وكان حق هذا الاسم النصب وليس غير ، فبدلا من أن تقول أذهب أذهب ، تقول أذهب ذهابا .

ومنه نصب المفعول المطلق النائب مناب فعله ، وقد أجمع النحاة علـــى أن المصادر المنصوبة في قولنا رحمة ، وسقيا ، وعجباً .. ألخ تنوب عن أفعالها فقـد جاءت بدلاً من الأمر أرحم واسق ومن المضارع أعجب . نص سيبويه[٣١] علـــى أن الأمر والنهي والدعاء لا يكون بغير الفعل في مواضع من كتابه أي أن الأصـل في هذه السياقات الفعل أما الاسم فقد جاء بدلاً منه وهذه مخالفة أوجبت النصـــب لهذا الاسم البديل . وقد مرّ معنى الدعاء في موضوع الحال وأنّ الأصل فيه الفعل. ويرى سيبويه أنّ النصب في قولهم (صبر جميل) أكثر وأجود لأنه يأمره[٣٢] .

ومنه نصب المصدر الذي جاء خبراً عن الذات كقولهم : زيد سيراً ســـيرا وقد أوجب النحاة[٣٣] هنا حذف الفعل وعدُّوا المصدر منصوباً بـــالفعل المحـــذوف ويعدون التكرار بمثابة ذكر الفعل ، ويلاحظ أن المخالفة هنا لفظية معنوية ، فـــهي

لفظية من جهة الإخبار عن الذات بلفظ المصدر (وهو اسم للمعنى) إذ المعهود الإخبار عن الذات بالوصف في الجملة (البسيطة) المعتادة فتقول زيد شاعر ولا تقول زيد شعر إلا على المجاز والتوسع كما ذكر سيبويه[٣٤] . وأما خلافه من جهة المعنى ، فإن الاسم لا يوصف به إلا لغرض المبالغة كما ذكرنا والوجهان متداخلان وقد جاء في العربية المصدر ، مرفوعاً وهو خبر عن الذات في قول الخنساء .

ترتع ما رتعت حتى إذا ادّكرت فإنما هي إقبال وإدبار

وقال سيبويه : ((فجعلها (الناقة) الإقبال والإدبار فجاز على سعة الكلام كقولك نهارك صائم وليلك نائم))[٣٥] فنصب المصدر على مخالفة نمط الجملة البسيطة وأما رفعه فمن باب المبالغة وجعل المصدر هو المبتدأ بعينه وإرادة الثبوت ، وقد سمّى سيبويه[٣٦] هذا الباب بعنوان يقع في ثلاثة أسطر ليوضح أن الفعل مهم في هذه الجملة وكأنه يشير إلى نيابة الاسم مناب الفعل ولهذا انتصب ذلك الاسم ولو أغفلت الفعل ولم ترد معناه ، فإنك ترفع الاسم ويكون من باب التوسع في الكلام .

أما ما ذكره الكوفيون من نصب الخبر على الخلاف إذا ان ظرفاً – وقد أيده بعض المحدثين[٣٧] وردّه آخرون قدامى[٣٨] ومحدثون – فليس من هذا الباب لأن تحديد معنى الخبر ومصطلحه وعلاقته بالمبتدأ ليس واضحاً عند النحاة ، فما معنى الخبر عين المبتدأ ؟ وهل يقتصر الخروج عن هذا المعنى على الظرف وحده إذا كان خبراً ؟ إلا يخرج غيره كما في قولهم زيد زهير شعراً[٣٩] وزيد سافر أبوه وكثير غير هذا ، إذن الخلاف بين المبتدأ والخبر غير واضح في شبه الجملة ، والظرف منصوب ما دام دالاً على الظرفية ، سواء كان خبراً أم غير خبر وكأنه جزء من تركيب حذف بعضه لكثرة الاستعمال ففي قولنا زيد عندك نلاحظ العلاقة بين المبتدأ والخبر مرتبطة بالوجود سواء قدر ذلك الوجود بفعل هو استقر أو وجد ، أم كان التقدير (موجود) أو (مستقر) ، فلا خلاف حينئذ .

التمييـــز :

في التمييز موضعان يمكن إدخالهما في ما نحن فيه ، وهما :

أ - تمييز فاعل نعم المستتر :

يقولون نعم رجلاً زيد فيعربون رجلاً تمييزاً للضمير المستتر في نعم، وهو في المعنى فاعل نعم إلا إنه نُكِّر فانتصب والأصل نعم الرجلُ زيد ، ويقرر النحـاة أن فاعل نعم يكون معرفاً بأل أو مضافاً إلى معرف بأل[٤٠] .

اشترط النحاة تنكير التمييز وقد علل الأنباري هذا الشرط فقال : ((فإن قيل فلم وجب أن يكون التمييز نكرة ، قيل لأنه يبين ما قبله كما أن الحال يبين ما قبلـه ولما أشبه الحال وجب أن يكون نكرة))[٤١] . في هذا التعليل ربط الأنباري التمييز بالحال لاشتراط تنكيرهما ، وأرى أن العلاقة بينهما لفظية أكـثر منـها دلاليـة ، والتبيين لا يقتصر على التمييز والحال ، بل يشمل عطف البيان والبـدل والنعـت فكل هذه الموضوعات تفيد بياناً بتفاوت ، غير أن الموضع الذي ترد فيه المعرفـة غالباً إذا جاءت النكرة ، فيه تنصب بهذا الخلاف . ذكر ابن عصفور ((أن الأصل في قولنا نعم رجلاً زيد ، نعم الرجل زيد ، ثم أضمرت الرجل فصار تمييزاً بعـد أن كان فاعلاً فكأنه نقل))[٤٢] وأراد بقوله كأنه أي حوّل من الفاعلية إلى موضـع آخر مختلف عنه فنصب ودليلهم على ذلك الشاهد الذي يذكر اللفظ مرتيـن مـرة معرفاً بأل فيرتفع بلا أل فينصب وهو قول أحدهم :

تزودْ مثلَ زادِ أبيـك فينـا فنعمَ الزادُ أبيـك زادا

ذهب المبرد[٤٣] إلى أن زاداً في آخر البيت تمييز للتوكيد واختلف في هـذا وقد فصل القول في هذا الخلاف محقق كتاب المقتضب . والمهم لدينا هو نصـب النكرة ورفع المعرفة وهو صورة من صور الخلاف اللفظي الذي أدى إلى النصب وللشاهد المذكور نظائر[٤٤] .

ب - تمييز إجمال النسبة :

وتظهر فيه مخالفة حقيقة الإسناد كقولهم طاب زيد نفساً وأزدادت الغرفة سعة ، والأصل في هذا طابت نفس زيد ، وازدادت سعة الغرفة . من الواضح اختلاف جهة الإسناد في الجملتين الجملة الأصل والجملة المتطورة عنها ، إن وصف زيد بالطيب بأجمعه أشد أثراً في نفس السامع من وصف جانب منه بالطيب والجملة الأصل مستعملة قبل التحويل إذ يقال طابت نفس زيد وقرّت عينه وعظم شأنه وعلتْ مكانته .. ألخ ثم اختلف الترتيب وتغيرت المواضع فتغيّر الإعراب . ذكر الفارسيّ ((أن المنصوب في هذا الموضع هو مرفوع في المعنى لأن المتصبب هو العرق))[٤٥] ، وعلّق الجرجاني على هذا قائلاً : ((إذا قلت تصبّب بدن زيد عرقاً فالمعنى تصبب العرق فالفعل للعرق على الحقيقة وليس للبدن فيه شيء))[٤٦] . فالنصب جاء على الخلاف في الإسناد وهو خلاف في تركيب الجملة أدّى إلى نصب ما هو مرفوع في أصل التركيب .

الاستثناء :

ذهب الكسائي إلى نصب المستثنى على الخلاف ، قال ابن عصفور : ((ومنهم من ذهب إلى أنه منتصب لمخالفته الأول ، ألا ترى أنك إذا قلت قام القوم إلا زيداً ، أن ما بعد إلا منفيّ عنه القيام ، وما قبلها موجب له القيام ، وهو مذهب الكسائي))[٤٧] وقد أخذ به الدكتور المخزومي[٤٨] وأما الرد على هذا الرأي[٤٩] بأن الاستثناء في سياق النفي لا يجب فيه النصب ، بل يفضل فيه الإبدال ، فإن الجملة قد حُوّلت عما كانت عليه والحديث عن الاستثناء الموجب ، على أن وجه النصب في الجملة المنفية جائز ، أما رأي بعض النحاة في أن العامل في جملة الاستثناء هو الفعل مع إلا ففيه نظر إذ قد تكون الجملة خلوا من الفعل كقولنا الطلاب هناك إلا زيدا ، ولابد حينئذ من التأويل والبحث عن متعلق شبه الجملة ليكون عاملاً وهو غير مذكور في الجملة[٥٠] . ولو رجعت إلى تعريف النحاة[٥١] بالمستثنى لأحسست بوضوح بمعنى المخالفة ، فكلهم يتحدث عن إخراج شيء ، أو جزء من

كل ، من حكم شمل معظم المجموعة ولم يشمل جزءاً منها أو شمل الجـزء ولـم يشمل الكل ، وتتضح هذه المسألة إذا ازدادت شقة الخلاف في المستثنى المنقطع ، فإن القوم يوجبون النصب في الجملة المنفية كذلك ، أو يجعلونه شبه واجب ، وقـد ذكره سيبويه تحت باب خاص هو ((باب ما لا يكون إلا على معنى ، ولكـن))[٥٢]. ومن المعلوم أن لكن حرف استدرك ، وقد اختلف في مدلول الانقطاع ، فهل هـو انقطاع المستثنى من جنس المستثنى منه ، فهو ليس بعضه ، أو هو استئناف للكلام دون قطع الصلة بالكلام السابق ، والنصوص هي الحكم في حصر دلالة الانقطاع، على أن النظر في هذه النصوص يختلف من إنسان إلى آخـر بحسـب مسـتواه الفكري والثقافي وغيرهما من النواحي التي تنشر ظلالها على رأي الناقد اللغـوي فيقرر ما يراه . مَثَّل سيبويه[٥٣] للمنقطع بقوله تعالى : **(لا عاصم اليوم من أمـر الله إلا من رحم)**[٥٤] جاء في تفسير البيضاوي[٥٥] معان متعددة لهذه الآية الكريمـة فقد جعل من رحم ، بمعنى الراحم وهو الله سبحانه وتعالى ، ولا قطـع حينئـذ ، والمعنى الثاني يعتمد على حذف فهو إلاّ مكان من رحم إذ حذفت كلمة مكان ويراد بهذا المكان سفينة نوح على اعتبار اليوم في الآية مكانا أو حبلاً .. فلا قطع حينئـذ لأن المستثنى من جنس المكان ، والمعنى الثالث لقوله تعـالى **(لا عـاصم)** لا ذا عصمة فكأنه على معنى عيشة راضية بمعنى مرضية أي لا معصـوم ولا قطـع حينئذ ، والمعنى الرابع هو ما ذهب إليه سيبويه[٥٦] بأن إلاّ بمعنى لكن من رحمـه الله يعصمه فهو استثناء منقطع . والهول والرعب يتضحان في الانقطاع أكثر منـه في الاتصال ، فلما قرر المولى أنه لا عاصم اليوم من أمر الله فكأن البـلاء عـم الجميع بلا استثناء ثم استدرك بلكن لطمأنة من آمن به . إن معظم ما جاء من هـذا اختلف في تأويله ، والذي يعنينا هنا نصب ما بعد إلاّ فإن المخالفة فيه ، هي عامل النصب بدليل ما جاء عن سيبويه في باب سماه ((هذا باب النصـب فيمـا يكـون مستثنى مبدلاً))[٥٧] ومثل لذلك بقوله ما جاءني أحد إلا زيدا وما مررت بـأحد إلا زيداً ... فالنصب لأنك لم تجعل الآخر بدلا من الأول ولكنك جعلته منقطعـاً ممـا عمل فيه الأول فالانقطاع سبب النصب وهو غاية المخالفة فيما بعد إلا لما قبلـها.

وربما اتفق النحاة[٥٨] على معنى الانقطاع فأوجبوا النصب كما جاء في قوله تعالى: **(فلولا كان من القرون من قبلكم أولو بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلاً)**[٥٩] وعدوا إلا في الآية بمعنى لكن ، وما بعد لكن مخالف لما قبلها لذا وجب النصب . وينصب المستثنى المتقدم على المستثنى منه لمخالفته نظام الجملة كما ينصب نعت النكرة المتقدم عليها قال سيبويه : ((زعم الخليل رحمه الله أنهم إنما حملهم على نصب هذا أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلا ولا يكون مبدلا منه ، لأن الاستثناء إنما حده أن تداركه بعد ما تنفي فتبدله فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز إذا أخرت المستثنى كما أنهم حيث استقبحوا أن يكون الاسم صفة في قولهم فيها قائما رجل ، حملوه على وجه قد يجوز لو أخرت الصفة وكان هذا الوجه أمثل عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجهه ، قال كعب بن مالك :

الناس ألب علينا فيك ، ليس لنا إلا السيوف وأطراف القنا وزر

سمعناه ممن يرويه عن العرب الموثوق بهم ...))[٦٠] وفي النص السابق نلاحظ أن الخلاف في الموضع أو الرتبة كان مدعاة لوجوب النصب .

وفي باب الاستثناء مواضع أوجب فيها النحاة النصب غير ما ذكرنا كتكرار المستثنى مع تكرار إلا دون عطف أو توكيد في سياق النفي ، نضرب عنها صفحا لعدم وجود شواهد تثبت صحة الاستعمال وإن العطف بحروف العطف يغني عن تكرار إلا وهو المستعمل الشائع .

العطف :

العطف بحروف العطف هو ((حمل اسم على أسم ، أو فعل على فعل ، أو جملة على جملة ، بشرط توسط حرف ..))[٦١] ، ويلاحظ في هذا التعريف أن التماثل شرط مهم في اتباع ما بعد الحرف لما قبله وأن حدث خلاف فله وضع خاص .. ((لأنه لا يجوز العطف فيما عدا ذلك فإن وجد اسم معطوفا على فعل ، أو فعل معطوفا على اسم ، فلابد أن يكون الاسم في تقدير الفعل ، أو الفعل في

تقدير الاسم ..))[٦٢] ، والذي يعنينا هنا ثلاثة من حروف العطف هي أو والـــواو والفاء .

كان التشريك الواقع في ما بعد حرف العطف مع ما قبله من أهم المعـــاني في باب العطف وهذا التشريك حاصل في الأثر الإعرابي وقد يكون التشريك دلاليا أي أن الحكم الذي يقع على ما قبل الحرف يقع على ما بعده ففي قولك ذهب زيـد وعمرو تشريك زيد مع عمرو في الذهاب ومن ثم تشريك في إعرابهما وقد يكـون التشريك في الإعراب فقط كقولك سيحضر زيد أو عمرو إذ أن الحضور حـاصل من أحدهما دون تحديد .

لقد تنبه النحاة الأوائل إلى الصور اللفظية ، التي تلي هذه الحروف وتوقفوا طويلاً عند مشكلاتها ، ومن هذه المشكلات مجيء الفعل المضارع منصوبا بعـــد الواو والفاء ، وأو ، فحكموا على هذه الجمل بكونها متطورة ، أو محولة عن جمل ذات بنى مختلفة ، فقدروا (أن) مضمرة وجوبا ليصح نصب المضارع لأن حروف العطف – كما يقولون – ليست حروف نصب وقد حددوا مواضع النصـــب فـي ثمانية سياقات إذا كان الفعل بعد الفاء جوابا للنفـــي والأمـــر والنـــهي والدعـــاء والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني[٦٣] . قال ســـيبويه : ((أعلـم أن مـا انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار أن ، وما لم ينتصب فإنه يشرك الفعـل الأول فيما دخل فيه .. تقول لا تأتيني فتحدثني ، لم يرد أن تدخل الآخر فيما دخـل فيه الأول ... ولكنك لما حولت المعنى عن ذلك تحول إلى الاسم ، كأنك قلت ليس يكون منك إتيان فحديث))[٦٤] وقصد سيبويه واضح ، وهو امتناع عطـف الاسـم على الفعل ، وهذه مسألة شكلية ، والثاني أن المعنى يختل إذ يكون الفعـــل بعـد حرف العطف داخلا في سياق النفي لأنه معطوف على منفي وليس هـــذا مـراد المتحدث . ولكي يصح العطف بتماثل المعطوف مع المعطوف عليه ، لجأ سيبويه إلى جعل الفعل الأول في التقدير مصدرا والفعل المنصوب بأن – كما يقولـون – مصدرا فصح العطف .

ردد النحاة مقولة سيبويه هذه وتحليله مع بعض الإضافات[٦٥] . ويلاحظ أن السياقات التي حدد فيها نصب المضارع بعد حروف العطف لابد فيها من مخالفة المعطوف في الحكم للمعطوف عليه أي أن التبعية التي هي شرط من أهم شروط العطف قد اختلت وربما انتفت وقد أفاض القول في هذه المسألة الجرجاني فقال : ((وإذا قلت لا تأتينا فنعطيك فعدلت بالفعل الواقع بعد الفاء عن إعراب ما قبله فنصبته وما قبله مرفوع في قولك ما تأتينا فنعطيك ، ومجزوم في نحو قوله تعالى: **(ولا تَطْغَوا فيه فيحلَّ عليكم غَضَبي)**[٦٦] علم ضرورة أنه غير داخل فيما قبله إذ لو شاركه لما عدل به عن إعرابه ... وإذا علم أن ما بعد الفاء غير داخل فيما قبله اتضح الدلالة على الغرض من جهة اللفظ ولم يحتمل غير ذلك ..))[٦٧] .

مما تقدم يتضح إقرار القدامى بأن النصب علامة على المعنى المخالف لما قبله وأنه إن لم تقصد المخالفة (المغايرة) فإن النصب ينتفي . وذكر ابن هشام[٦٨] أن المعطوف بتفاء في سياق النفي ، يحتمل أربعة وجوه إعرابية وجهين للنصب، ووجهين للرفع ، ويغير مثاله فيجعله (ما تأتيني فأكرمك) ويهدف من هذا التغيير إلى جعل الفعل الأول لفاعل وجعل الفعل الثاني لفاعل آخر بخلاف مثال سيبويه فإن الفعلين في مثاليه لفاعل واحد ، وخلاصة رأيه في هذا المثال أن الوجه الأول رفع الفعل وجعله معطوفا على ما قبله فهو في سياق النفي ، والوجه الثاني أنه مرفوع لأنه خبر لمبتدأ محذوف ، وهو غير مشمول بالنفي ، بل هو من باب عطف جملة على جملة ، أي إن حرف العطف لم يدخل مباشرة على الفعل بل هو داخل على اسم ، والفعل خبره فلا تأثير لحرف العطف في الفعل . والوجه الثالث، نصب الفعل بأن مضمرة فيكون من باب عطف المصدر المؤول على مصدر الفعل الذي قبل الفاء بعد تحويله ويكون النفي منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه والنصب واجب هنا لعنصري المخالفة في الشكل والمعنى . وقد ذهب ابن هشام مذهبا عسيرا في تأويل هذه الجملة على هذا النحو . والوجه الرابع وهو ما ذكره غيره وأعني به نصب الفعل بأن مضمرة وجوبا فيكون المعطوف غير داخل في سياق النفي وهذا ما يرمي إليه البحث .

ويعنينا هنا وجه وجوب النصب وليس جوازه مع غيره من الوجوه إذ أن النحاة يؤكدون وجوب النصب عندما تكون الفاء للسببية والواو للمعية مع وجود أحد السياقات الثمانية المذكورة آنفاً .

أما حرف العطف (أو) فيرى النحاة أنه إذا كان بمعنى إلاّ أو إلى فإن المضارع ينتصب بعده ، فقد خرج عن معناه الذي يقتضي اتباع ما بعده لما قبله في الإعراب .

سبق أن تحدثنا عن إلاّ وأنّ ما بعدها خارج عما قبلها إيجاباً ونفياً . قال المبرد[٦٩] وتكون أو للعطف فتجري ما بعدها على ما قبلها ، ثم يذكر موضع النصب بعدها وذلك عندما يكون ما بعدها مصروفا عما قبلها كقولهم (لألزمنك أو تقضيني حقي) وفي هذه الجملة لجأ النحاة إلى تأويل ما قبل أو بمصدر ، كي يصح عطف المصدر المؤول من أن والفعل المنصوب على ذلك المصدر[٧٠] وكل هذا التأويل لخلق مجانسة ، أو مماثلة بين المعطوفين ، في حين أنّ العطف منتفٍ هنا . وقد خرجت أو عن معناها كما قرروا وإذا كانت بمعنى إلاّ ، فإن إلا لا تدخل على الأفعال ، ومن هنا ذهب النحاة إلى تقدير أن ليكون المصدر المؤول اسما مستثنى والمستثنى منصوب في كثير من أحواله ، والأمثلة كثيرة في النثر والشعر وفي قراءة قرآنية لأبيّ (رضي الله عنه) لقوله تعالى : ((**تقاتلونهم أو يسلموا**))[٧١] . كما اختلف النحاة في توجيه النصف في قراءة الفعل (أو يرسل) من قوله تعالى : ((**وما كان لبشر أن يكلمهُ الله إلاّ وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولاً**))[٧٢] ، فقد سأل سيبويه أستاذه الخليل عن نصب يرسل في الآية الكريمة ((فزعم أن النصب محمول على (أن) سوى هذه التي قبلها ولو كانت هذه الكلمة على (أن) هذه لم يكن للكلام وجه ولكنه لما قال إلا وحيا ، في معنى إلاّ أن يوحيَ وكان أو يرسل فعلا لا يجري على إلا فأجري على أن هذه كأنه قال : إلا أن يوحي أو يرسلَ))[٧٣] يريد بذلك أن العطف على الفعل السابق غير جائز لأنه يخل بالمعنى وأن أو هنا معناها إلاّ أن . ومن الدلائل على أن المخالفة بين أطراف

الكلام في المعنى مؤثرة في الإعراب ما ذكره النحاة من رفع الفعل المعطوف على فعل منصوب كرفع الفعل (يرسل) في آية الشورى المذكورة آنفا على أنه ابتداء جملة فلم تدخل أو على الفعل مباشرة بل دخلت على ضمير منفصل يكون مبتدأ وعندها لا ينصب الفعل لأن أو هنا ليست بمعنى إلاّ . وقد أطال القول سيبويه[٧٤] وفصله في هذه الجمل المؤولة ومعانيها واستشهد بالقرآن الكريم وبالشعر . وكل هذا يدخل تحت ما ذكرنا من أن المخالفة وخروج الأداة عن معناها المعروف أو لنقل معناها الأكثر استعمالاً ، أدت إلى نصب الفعل ، أما الواو فتكون بمعنى مع دون إشراك ما بعدها مع ما قبلها في الحكم فيأتي بعد هذه اسم أو فعل منصوبان ، ويقع هذا في باب المفعول معه فنقول ، سرت والشارعَ والنصب لكلمة الشارع واجب ولا يصح العطف (التشريك) ومذهب الكوفيين[٧٥] فيه النصب على الخلاف . قال الفراء : ((الصرف ... هو أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها))[٧٦] ، وقد رد معظم النحاة هذا الرأي بحجج مبنية على ربط الاستعمالات اللغوية المختلفة برباط واحد فهم يريدون أن تكون المخالفة في كل موضع عاملاً للنصب ، وهذا غير وارد بل تحدد المخالفة في استعمالات أوجب النحاة أنفسهم فيها النصب وراحوا يبحثون عن علل ملتوية كقولهم في المفعول معه أن الواو مع الفعل هما العامل[٧٧] في حين أن الفعل لم يقع شيء منه على الاسم بعد الواو في مثالنا السابق ، وما أشبهه كما أن الفعل لازم ، لا ينصب مفعولا ، وقد تجاوزوا هذه الحقيقة ، بزعم أنّ الواو قوّتْ الفعل ، ويرى بعضهم[٧٨] أن المفعول معه منصوب ، كانتصاب الظرف (معَ) فقد أثر معنى المعية في الواو في الاسم الذي بعدها فأكسبها ذلك الحق والتأويلات كثيرة ملتوية صعبة المركب .

ونعود إلى بعض امثلة واو المعية ، ومنها قول إحداهن :

((وليس عباءةٍ وتقرّ عيني ... أحبُّ إلي ...)) قال سيبويه : ((لما لم يستقم (وتقرُّ) بالرفع وهو فعل على لبس وهو اسم ، لما ضممته إلى الاسم ، وجعلت

أحبَّ لها ولم تردّ قطعه ، لم يكن بدّ من إضمار أنْ))[٧٩] ، يلاحظ أن الخلاف في المغايرة في البنية بين المعطوف والمعطوف عليه فالأول اسم والثاني فعل ، وهو كما قرّر النحاة غير جائز ولكي يكون العطف مستساغا ، أوّل الثاني بمصدر ، فصار اسما ، فجاز عطفه على ما قبله ، والمهم هو النصب وأنه علامة على المخالفة وهو مذهب النحاة[٨٠] في نصب الفعل يسأم في قول الشاعر :

لقد كان في حول ثواء ثويتـــه تقضـــي لبانـــات ويســـأم سائـــم

إن الفعل يسأم إن كان معطوفا على (تُقَضّى) وهو فعل ، فهو مرفوع لتماثل المعطوف والمعطوف عليه ، وإن كان معطوفا على (تَقَضّي لُبانات) وهو اسم مضاف ، فهو منصوب لوجه الخلاف بين البنيتين .

وفسّرَ سيبويه[٨١] نصب (زيدا) في قولهم : ما شأنك وزيدا ؟ على أن فعلا مقدرا نصب (زيدا) لأنه من غير الجائز أن نعطف زيدا على الكاف أو على كلمة شأن ، ويلاحظ أن وجه الخلاف هنا ، دلاليّ صناعيّ ، فأما الدلالة فيه فلأن العطف لا يكون لعلمٍ على اسم معنى ، كما يقول سيبويه : ((لأن الشأن ليس يلتبس بزيد))[٨٢] وأما الصناعة النحوية ، فتظهر في عدم جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة الخافض كما يقول جمهور النحاة[٨٣] .

ومن شاء الاطلاع على مزيد من الأمثلة[٨٤] لواو المعية مع الفعل وآراء النحاة وتحليلاتهم المختلفة فليرجع إليها في مظانّها وكلها تتفق على أن إرادة المعيّة دون العطف توجب النصب وهو ما نهدف إليه وأراد تحليلاً يسيراً واضحاً ، دون الحاجة إلى تقدير أن الناصبة ، وتأويل المصدر ، والبحث عن إعراب هذا المصدر.

ومما يدخل في المخالفة اللفظية التي تؤدي إلى النصب ، ما ذكره سيبويه تحت ((باب ما ينتصب على التعظيم والمدح تقول الحمدُ لله أهل الحمدِ ، والملكُ لله أهل الملك ولو أبتدأته فرفعته كان حسناً))[٨٥] والخلاف هنا حاصل بين الجملتين في حالة النصب فالجملة الأولى اسمية (الحمد لله) ثم ألتفت المتحدث إلى جملة

فعلية (أمدح أهل الحمد) ولم يذكر الفعل أمدح إلا أنه المنصوب على هذا التأويل ، فكلمة أهل منصوبة على أنها جزء من جملة فعلية ، فإذا أردت أن تجعل كلمة أهل جزءاً من الجملة الأولى فهي مجرورة لتبعية أهل ، لكلمة (الله) وإذا شئت أن تماثل فتجعل الجملة الثانية أسمية كالأولى فالرفع فقط فتكون هو أهل الحمد ، أما النصب فلا يجيء إلا بالخلاف .

خلاصة ما تقدم إن الخلاف يشتمل على أنواع مختلفة من الخلافات ، منها خلاف بين الموصوف والصفة من حيث التعريف والتنكير والتذكير والتأنيث ، وقد تتعدد الموصوفات فتوصف بصفة واحدة وتكون الموصوفات مختلفة إما من حيث التعريف أو التذكير أو العدد ، فإذا وصفت هذه المنعوتات المختلفة ، بصفة واحدة فكيف يكون إعراب تلك الصفة ، وقد رأينا أن الصفة كانت منصوبة .

وربما كان الخلاف بين اللفظ المنطوق ، واللفظ غير المنطوق ، ودلالته مطلوبة ، كأن تأمر بالمصدر بدلا من فعل الأمر ، أو أن تجعل الاسم نائباً عن الفعل في مواضع ، وربما أدّى خروج الأداة عن معناها المعروف الأكثر استعمالا، إلى نصب فعل أو اسم كالعطف بالواو والفاء وأو ، وقد يكون الخلاف في عدم تماثل بنيتين كمخالفة المعطوف للمعطوف عليه في الاسمية والفعلية .

كل هذه المخالفات يمكن أن تفسر مواضع من النصب والله أعلم .

الهوامـــــــش :

١ - أنظر العباب الزاخر، جزء الفاء ص١٦٠ .

٢ - معاني القرآن ٣٤/١ وأنظر شرح الكافية ٢٣٢/٢.

٣ - اللسان مادة (ص ر ف) .

٤ - الإنصاف في مسائل الخلاف ١٤١/١ .

٥ - شرح المفصل ٤٩/٢ .

٦ - مدرسة الكوفة ٢٩٦.

٧ - ينظر الإنصاف ١٤١/١.

٨ - ينظر شرح المفصل ٤٩/٢ .

٩ - د. عفيف دمشقية في كتابه خطى متعثرة ص١١٤ .

١٠ - دراسة الصوت اللغوي : د. أحمد مختار عمر ص٣٢٩.

١١ - معجم علم اللغة النظري ٧٧ .

١٢ - الدكتور رمضان عبد التواب في لحن العامة والتطور اللغوي ص٣١٤ وقد كرره في كتابه فصول في فقه اللغة ص٢٧٠ .

١٣ - ١٤ أسرار العربية ٧٨ .

١٥ - انظر شرح ابن عقيل ٦٣١/١ .

١٦ - الكتاب ٥٧/٢ .

١٧ - المقتضب ٣١٦/٤ .

١٨ - ١٩ الكتاب ٥٨/٢ و ٥٩ .

٢٠ - نفسه ٥٩/٢ .

٢١ - نفسه ٨١/٢ .

٢٢ - نفسه ٣٤١/١ .

٢٣ - أي في المثال السابق أ قائما وقد قعد الناس .

٢٤ - الكتاب ٣٤١/١ .